



## مقتل 623 مدنياً في آذار 2016 بينهم 382 على يد القوات الحكومية

### مقدمة:

- يشمل التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط الذين قتلوا على يد الجهات الست الرئيسية الفاعلة في سوريا، وهم:
- القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
  - القوات الروسية.
  - قوات الإدارة الذاتية الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش).
  - التنظيمات الإسلامية المتشددة.
  - فصائل المعارضة المسلحة.
  - قوات التحالف الدولي.
  - جهات لم تتمكن من تحديدها.

- محتويات التقرير:
- أولاً: مقدمة ومنهجية.
  - ثانياً: تفاصيل التقرير.
  - ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات.
  - شكر وتقدير.

منذ بدء اتفاقية وقف الأعمال العدائية شهدت مختلف المحافظات السورية تراجعاً ملحوظاً وجيداً نسبياً، مقارنة مع الأشهر السابقة منذ آذار 2011 حتى الآن، والحديث بشكل رئيس عن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة؛ لأن بقية مناطق السيطرة كمناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ومناطق سيطرة النظام السوري لا تخضع للقصف الجوي الكثيف اليومي والذي يعتبر المتسبب الرئيس في قتل ما لا يقل عن 60% من الضحايا، وتدمير المباني وتشريد أهلها.

وقد لاحظنا إقبالاً جيداً على المدارس، بعد أن كان معظم الأهالي يمتنعون عن إرسال أطفالهم خوفاً عليهم من الموت بسبب القصف المتكرر للمدارس، والمشائي أيضاً، وهنا يجب التركيز على ارتفاع نسبة استقبال الحالات المرضية (وليس جرحى القصف أو الاشتباكات) بنسبة 40%، وهذا يشير إلى أن هؤلاء جميعاً كان يفضلون البقاء مرضى في المنازل على الذهاب إلى المراكز الطبية، وذلك إثر تعرضها للقصف المنهج، كما بدأ العمل في ترميم العديد من خدمات البنية التحتية وغير ذلك كثير من الأمور المعيشية. لكن على الرغم من كل ذلك فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف الأعمال العدائية، وبخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفضع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، وهذا يؤكد بقوة أن هناك وفقاً للأعمال العدائية فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يمكن للمجتمع الدولي وتحديداً للوسيط الأمريكي الروسي أن يلحظها فهي مازالت مستمرة لم يتغير منها شيء.





نطمح في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن يتحول اتفاق وقف الأعمال العدائية إلى وقف إطلاق نار شامل لجميع الأراضي السورية بلا استثناء، ثم البناء عليه في تحقيق عملية سياسية تنصف الضحايا وتحقق لهم العدالة، ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات، وفي مقدمتهم المتسبب الرئيس في كل ما آلت إليه الأوضاع في سوريا وهو النظام الحاكم الحالي، المرتكب الرئيس لقرابة 90% من الانتهاكات بحق الشعب السوري.

## منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأطراف الست الرئيسة في سوريا.

نتمكن إلى حد بعيد من توثيق الضحايا المدنيين الذين يقتلون من قبل الأطراف، أما الضحايا المسلحون فهناك قسماً: - الضحايا من المعارضة المسلحة: تواجهنا صعوبات إضافية لأن أعداداً كبيرة تقتل على جبهات القتال وليس داخل المدن، ولانتمكنا من الحصول على تفاصيل من اسم وصورة وغير ذلك، وبسبب تكتم قوات المعارضة المسلحة في بعض الأحيان لأسباب أمنية أو غير ذلك، وبالتالي فإن ما يتم تسجيله هو أقل بكثير مما هو عليه الحال.

- الضحايا من القوات الحكومية أو تنظيم داعش: يكاد يكون من شبه المستحيل الوصول إلى معلومات عن هذا النوع من الضحايا ونسبة الخطأ مرتفعة جداً، لعدم وجود منهجية في توثيق مثل هذا النوع؛ لأن الحكومة السورية وتنظيم داعش لا ينشران أو يصرحان أو يسجلان ضحاياهم، ومن وجهة نظرنا تدخل الإحصائيات الصادرة عن بعض الجهات لهذا النوع من الضحايا في خانة الإحصائيات الوهمية التي لا يوجد لها داتا حقيقية.

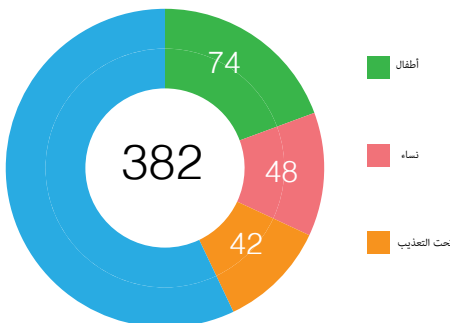
وبناء على ذلك فإننا سنكتفي بالإشارة إلى الضحايا المدنيين الذين يقتلون من قبل كافة الأطراف، وعقد مقارنات بينهم. نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

## ثانياً: تفاصيل التقرير:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار 2016 مقتل 623 مدنياً، تتوزع حصيلة القتلى بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

أولاً: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 382 مدنياً، على يد القوات الحكومية، بينهم 74 طفلاً (بمعدل 3 أطفال يومياً)، و 48 سيدة.

مقتل 382 مدنياً على يد القوات الحكومية



فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب التعذيب ما لا يقل عن 42 شخصاً (بمعدل شخصين يموتان بسبب التعذيب يومياً). بلغت نسبة الأطفال والنساء 32% من مجموع الضحايا المدنيين، وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين.

دمشق وريفها: 94

حلب: 69

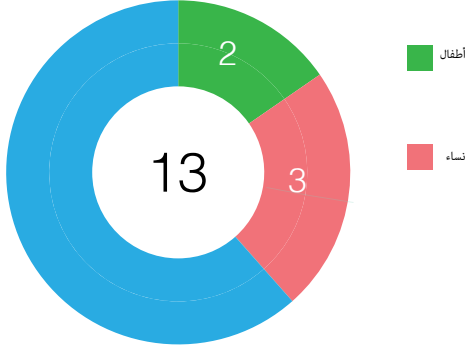
حمص: 44

الرقعة: 44





## مقتل 13 مدنياً على يد القوات الروسية



إدلب: 41  
دير الزور: 36  
درعا: 32  
حماه: 18  
الحسكة: 3  
اللاذقية: 1

### ثانياً: القوات الروسية:

سجلنا مقتل 13 مدنياً، بينهم طفلان، و3 سيدات، نتيجة قصف قوات يُزعم أنها روسية.

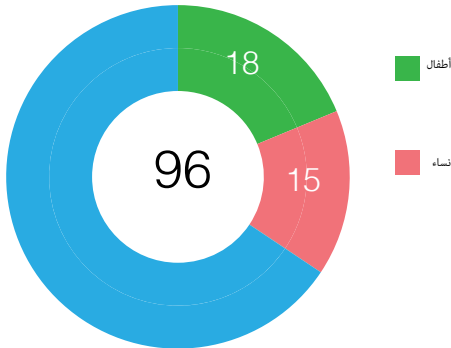
ثالثاً: قوات الإدارة الذاتية الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب وقوات الأساس):

قتلت 10 مدنيين، بينهم طفلان.

توزعهم على المحافظات:

دير الزور: 4، حلب: 3، الحسكة: 2، الرقة: 1

## مقتل 96 مدنياً على يد تنظيم داعش



### رابعاً: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

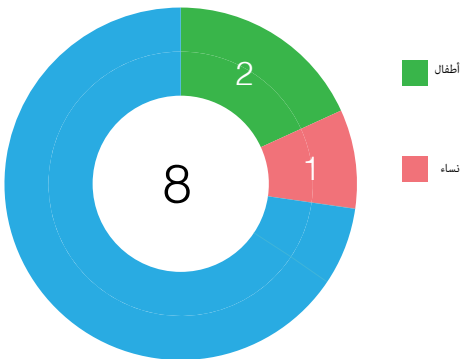
قتلت التنظيمات الإسلامية المتشددة 104 مدنيين، توزعوا على النحو التالي:

• تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): قتل 96 مدنياً، بينهم 18 طفلاً، و15 سيدة.

توزعهم حسب المحافظات:

دير الزور: 53، حلب: 20، درعا: 13، الحسكة: 6، الرقة: 3، ريف دمشق: 1

## مقتل 8 مدنياً على يد جبهة النصرة



• جبهة النصرة: قتل 8 مدنيين بينهم طفلان وسيدة.

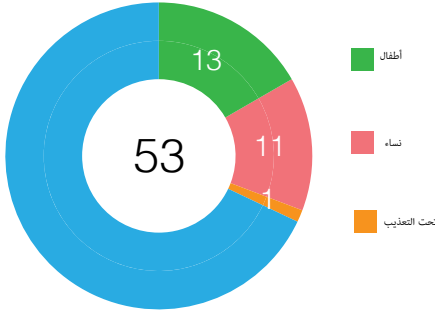
توزعهم حسب المحافظات:

حصص: 4، درعا: 4





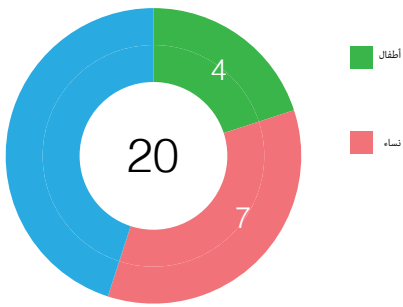
### مقتل 53 مدنياً على يد فصائل المعارضة المسلحة



### خامساً: فصائل المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 53 مدنياً، بينهم 13 طفلاً، و11 سيدة وطفل بسبب التعذيب، يتوزعون على المحافظات كالتالي:  
درعا: 23، حلب: 21، إدلب: 4، ريف دمشق: 3، دمشق: 1، حمص: 1

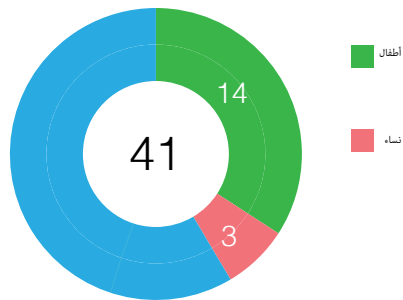
### مقتل 20 مدنياً على يد قوات التحالف الدولي



### سادساً: قوات التحالف الدولي:

سجلنا مقتل 20 مدنياً، بينهم 4 أطفال و7 سيدات، نتيجة قصف طيران التحالف الدولي.  
توزعوا بحسب المحافظات كالتالي:  
الرقعة: 16، حلب: 2، حمص: 2

### مقتل 41 مدنياً على يد جهات لم تتمكن من تحديدها



### سابعاً: جهات لم تتمكن من تحديدها:

سجلنا مقتل 41 مدنياً، بينهم 14 طفلاً، و3 سيدات من قبل جهات لم نستطع حتى لحظة إعداد هذا التقرير تحديد هويتها، يتوزعون حسب المحافظات على النحو التالي:  
درعا: 9، إدلب: 7، ريف دمشق: 5، الحسكة: 5، دير الزور: 4، حمص: 2، حلب: 2، الرقة: 2، اللاذقية: 1، مجهول: 4

نحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونشير أيضاً إلى وجود حالات كثيرة لم تتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر؛ ما يرشح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.





## الاستنتاجات والتوصيات:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القوات الحكومية والقوات الروسية قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. وتشير الأدلة والبراهين وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أن ما لا يقل عن 90% من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية. هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية والنظام الروسي بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين». وتُشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث الممتثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
1. ارتكبت القوات الروسية جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
2. ارتكبت قوات الإدارة الذاتية الكردية جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
3. ارتكبت التنظيمات الإسلامية المتشددة أيضاً جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
4. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
5. ارتكبت قوات التحالف الدولي جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

## إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجرح خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية. كما يعتبر النظام الروسي وجميع الميليشيات الشيعية، وتنظيم داعش جهات أجنبية مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار.

## التوصيات:

### إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عام على القرار 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
- الضغط على الدول الداعمة للقوات الحكومية كروسيا وإيران ولبنان من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطها بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وأيضاً الدول والأفراد التي تزود الجماعات المتشددة وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وبعض فصائل المعارضة المسلحة.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

## شكر

خالص الشكر لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

